

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/AC.5/2002/2
3 April 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالأقليات

الدورة الثامنة

٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

بحث الحلول الممكنة للمشاكل التي تنطوي على أقليات، بما في ذلك

تعزيز التفاهم المتبادل بين الأقليات والحكومات وفيما بينها،

تقرير عن زيارة الفريق العامل إلى موريشيوس

(٧-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)

مقدمة

- ١- كانت أول زيارة يقوم بها الفريق العامل المعني بالأقليات التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لأي بلد من البلدان هي زيارته لموريشيوس، بناء على دعوة من حكومتها، وتمت الزيارة بين ٧ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأما أعضاء الفريق العامل فهم: أسبيرون إيدي (الرئيس)، خوسيه بنغوا، فلاديمير كارتاشكين، يونغ كام يونغ سيك يوين، وقد رافقهم ديبكا يوداغاما، العضو البديل في الفريق العامل.
- ٢- وكان الغرض من الزيارة استخلاص العبر من تجارب موريشيوس المتعلقة بالممارسات الحسنة في التوفيق بين فئات مجتمع متعدد الثقافات، إضافة إلى استكشاف النهج والممارسات التكاملية والمستقلة فيما يتعلق بحماية الأقليات في ذلك البلد. وقام الفريق العامل بزيارة جزيرة موريشيوس الرئيسية (٨-١٠ أيلول/سبتمبر) وكذلك جزيرة رودريغس (٧ أيلول/سبتمبر).
- ٣- واستقبل الفريق العامل رئيس الجمهورية، فخامة السيد كاسام أوتيم، ورئيس الوزراء السيد أنيرون جونغناوث، ووزير العدل وحقوق الإنسان، السيد إمانويل لونغ شنغ، ووزير الخارجية، السيد أنيل غايان. كما التقى أعضاء الفريق أيضا ممثلين عن الأقليات، وصحفيين ومسؤولين حكوميين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، وزعماء الأحزاب السياسية.
- ٤- ويرغب الفريق العامل في الإعراب عن شكره لسلطات موريشيوس على دعوتها التي أتاحت له فرصة القيام بأول زيارة من نوعها منذ إنشائه في عام ١٩٩٥. كما يعرب عن تقديره لمختلف ممثلي المجتمع المدني الذين قابلهم خلال الزيارة، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى الأقليات.
- ٥- وكانت القضيتان الرئيسيتان خلال هذه الزيارة هما التوفيق البناء بين مختلف المجموعات الإثنية في جزيرة موريشيوس الرئيسية، وخطط الحكم الذاتي لجزيرة رودريغس. وفيما يتعلق بالقضية الأولى تركز الاهتمام على القانون ذي الصلة وتنفيذه الفعلي، بما في ذلك تمثيل مختلف المجموعات في الحياة السياسية والاجتماعية، وعلى مسائل اللغة والتعليم. وفيما يتعلق بالقضية الثانية أجرى الفريق العامل مناقشات مع ممثلي السكان المحليين في جزيرة رودريغس.

أولاً - معلومات أساسية^(١)

ألف - التاريخ العام والتكوين الإثني لموريشيوس

٦- تقع موريشيوس في المحيط الهندي، على بعد زهاء ٢ ٤٠٠ كيلو متر من الساحل الجنوبي الشرقي لأفريقيا. وتبلغ مساحة الجزيرة الرئيسية ذات الأصل البركاني ١ ٨٦٥ كيلو مترا مربعا. وتحيط الشعب المرجانية بالجزء الأكبر من الشاطئ فيما عدا جنوبه. أما الأقاليم البعيدة عنها فهي جزيرة رودريغس، التي تقع على بعد ٦٠٠ كيلو متر تقريبا من الساحل الشرقي لموريشيوس، وأراضي كارغودوس كاراخوس الضحلة، وجزر أغاليغا. وهناك نزاع قائم حاليا حول سيادة بعض الجزر وذلك بين دولة موريشيوس والمملكة المتحدة فيما يتعلق بجزر شاغوس التابعة لدييغو غارسيا، وجزيرتي بيروس بانغوس وسولومون، وكذلك بين دولة موريشيوس وفرنسا فيما يتعلق بجزيرة ترومبيلين. وفي نهاية عام ١٩٩٦ قدر عدد السكان بـ ١ ١٤٢ ٥١٣ نسمة. ويعترف الدستور بأربع مجموعات إثنية رئيسية هي: هنود موريشيوس (٦٨ في المائة من السكان) والكريول (ومعظمهم متحدر من أصل أفريقي) (٢٧ في المائة)، وصينيو موريشيوس (٣ في المائة) وفرنسيو موريشيوس (٢ في المائة). أما التكوين الديني للسكان فمتنوع: ٥٢ في المائة من الهندوس و٢٨,٣ في المائة من المسيحيين (الروم الكاثوليك ٢٦ في المائة، والبروتستانت ٢,٣ في المائة)، و١٦,٦ في المائة من المسلمين، و٣,١ في المائة من المعتقدات الأخرى.

٧- ولم تكن موريشيوس مأهولة حتى أوائل القرن السادس عشر، عندما نزل الهولنديون فيها. ثم أصبحت الجزيرة من الممتلكات الفرنسية في عام ١٧١٥، وانتقلت إلى السلطة البريطانية في عام ١٨١٠. وتم خلال فترة الاستعمار الفرنسي، استيراد الرقيق من أفريقيا، وخصوصا من السنغال وغينيا وموزامبيق ومدغشقر، كي يعملوا في مزارع قصب السكر. وأصبحت لغة الكريول الموريشية، شبه الشائعة الآن في كافة أرجاء موريشيوس وجزيرة رودريغس، اللغة المشتركة بين عدد كبير من السكان.

٨- وكان الحكم البريطاني حكما إداريا في الأساس. فقد سمح للمستعمرين الفرنسيين بالبقاء، واحتفظوا بمزارعهم واستمر استعمال اللغة الفرنسية. واستمرت ممارسة الرق في مزارع قصب السكر حتى ألغتها بريطانيا العظمى في الأربعينيات من القرن التاسع عشر. وغادر الرقيق المحررون مزارع قصب السكر ليستقروا في المناطق

(١) أخذت الإحصائيات الواردة في هذا الفرع من مصدرين رئيسيين هما: Invest in Children:

Securing Rights in a Changing Society, an updated situation analysis of children and women in the Republic of Mauritius, UNICEF, 1998 and the web site of the Government of Mauritius. The historical data are from Vijayalakshmi Teelock, Mauritian History, from its beginnings to modern times, Mauritius, Mahatma Gandhi Institute Press. 2001, 434p

الساحلية أو في الأراضي الزراعية الهامشية. وأسفر ذلك عن نقص في اليد العاملة في المزارع وعندها عمد البريطانيون إلى جلب اليد العاملة المرتقنة من الهند إلى الجزيرة (وجاء أغلبهم من بيهار، وأوتر براديش، وتاميل نادو، وأندرا براديش، ومهاراشترا وغوجارات). وخلال بضعة عقود أصبح السكان من الأصل الهندي أغلبية في الجزيرة. وفي أوائل القرن العشرين أيضا وصل من الصين مستوطنون من الهاكا والكتونيين الذين يعملون في التجارة.

٩- وفي أوائل التسعينيات من القرن العشرين خفت حدة الاعتماد التقليدي على قصب السكر وتم تنويع القاعدة الاقتصادية لموريشيوس. وأصبحت أهم قطاعات اقتصاد موريشيوس اليوم إنتاج السكر، والسياحة، والخدمات المالية والميناء الحرة ومناطق تجهيز الصادرات التي تركز على إنتاج النسيج والملابس.

١٠- ورغم عدم وجود خط فقر رسمي في موريشيوس، فإن الدراسات التي أجريت في عام ١٩٩٤ بينت أن الحد الأدنى لدخل الأسرة المعيشية المؤلفة من أربعة أشخاص يقارب ٥ ٠٠٠ روبية شهريا. وكشفت دراسة أخرى أجريت في عام ١٩٩٦ أن أكثر من نصف الأسر المعيشية موضع الدراسة تعيش على دخل يقل عن ٨ ٠٠٠ روبية، وأن دخل ٨,٣ في المائة من الأسر المعيشية يقل عن ٣ ٠٠٠ روبية. وتبين هذه الأرقام مشكلة الاستبعاد الاجتماعي، التي تتسم بصيغة إثنية: حيث إن معظم الأسر المعيشية الأفقر حالا هي من الكريول الذين يتحدرون في معظمهم من الأفارقة والذين تم إحضارهم إلى موريشيوس كرقيق. أما أسباب الفقر الذي يعيشون فيه الآن فمعقدة، وتشمل العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية. إذ إن تهميش هذه المجموعة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا استمر حتى بعد إلغاء الرق.

باء - التوفيق بين المجموعات

١ - الأحكام الدستورية

١١- تأسس المجلس الحكومي في عام ١٨٢٥ في ظل الحكم البريطاني واستمر، حتى الخمسينيات من القرن العشرين عقد مؤتمرات دستورية للنظر في إيجاد نظام وزاري للحكومة وإجراء انتخابات عامة تقوم على حق الجميع في التصويت، وجرى هذه الانتخابات لأول مرة في عام ١٩٥٩. وبعد الانتخابات العامة في سنة ١٩٦٧ اعتمدت موريشيوس دستورا جديدا وأعلنت استقلالها في عام ١٩٦٨. وأصبحت موريشيوس جمهورية في عام ١٩٩٢.

١٢- وينص الفصل الثالث من الدستور (الجنسية) على حظر التمييز بين مواطني موريشيوس على أساس العرق، أو الطائفة، أو الأصل، أو الرأي السياسي، أو اللون، أو المعتقد، أو الجنس. وينص الدستور نصا محددا على

المساواة بين جميع مواطني موريشيوس وعلى تمتعهم بالحقوق الأساسية وينص صراحة على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٢ - البرلمان ونظام الانتخابات

١٣- تعتبر الجمعية الوطنية الهيئة التشريعية العليا التي يصوت من خلالها الأعضاء على القوانين، ويناقشون شؤون البلاد ويراقبون التصرف بالأموال العامة. ويتم اختيار أعضاء الجمعية الوطنية في انتخابات عامة، تجري مرة كل خمس سنوات على أساس حق جميع البالغين في الانتخاب والاقتراع السري. ويمنح الحق في التصويت اعتباراً من بلوغ ١٨ سنة من العمر. ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، الذي تنتخبه الجمعية الوطنية. ويعين رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء وعضو الجمعية الذي يكون على ما يبدو الأقدر على حشد تأييد غالبية أعضاء الجمعية له.

١٤- وتتألف الجمعية الوطنية من ٧٠ عضواً، يتم انتخاب ٦٢ منهم بأغلبية الأصوات. أما المقاعد الثمانية الأخرى فتخصص "لأفضل الخاسرين"، وهو نظام تم إرساؤه لإيجاد التوازن بين المجتمعات، بالنظر إلى التكوين الإثني واللغوي للبلد. وتقسم أراضي موريشيوس لأغراض الانتخابات إلى ٢١ دائرة انتخابية، حيث تضم جزيرة موريشيوس ٢٠ دائرة انتخابية لكل منها ٣ أعضاء، وأما دائرة جزيرة رودريغس فيمثلها عضوان.

٣ - اللغة

١٥- ينص الدستور على أن "الإنكليزية هي اللغة الرسمية لموريشيوس لكن يجوز لأي عضو من أعضاء البرلمان أو المسؤولين الحكوميين أن يخاطب الرئاسة بالفرنسية".

٤ - استخدام اللغات الأخرى في وسائل الإعلام والتعليم

١٦- إن أكثر اللغات التي يتحدث بها أهل البلاد تداولاً هما الفرنسية والكريول، لكن اللغات الهندية والأردو والمالديش هي لغات متداولة أيضاً، وتنطبق ببعضها أعداد كبيرة من السكان. أما أغلبية الصحف اليومية ومعظم الإذاعات وفي وسائل الإعلام فهي بالفرنسية. وهناك بعض القنوات التلفزيونية والإذاعية التي تبث بالهندي، وعدد قليل منها بلغة الكريول.

١٧- وتشكل الإنكليزية والفرنسية اللغتين الرئيسيتين للتعليم من المرحلة الابتدائية وحتى الدراسات العليا. ويتم توفير قدر من التعليم بلغات آسيوية منها الهندي والأردو والمالديش في المدارس الابتدائية والثانوية. وفي نظام التعليم الراهن فإن معرفة اللغات الآسيوية لا تعتبر مؤهلات إضافية تتيح للطلاب دخول المدارس الثانوية. ولغة

الكريول، التي لا توجد لها صيغة مكتوبة معترف بها لا تشكل جزءا من المناهج الدراسية في المدارس بحد ذاتها. غير أنها أكثر اللغات تداولاً في الحديث مع أن نسبة ٢٧ في المائة من السكان فقط ينطقون بها.

٤ - التعليم

١٨ - تلتزم موريشيوس بمبدأ المساواة في التعليم. والتعليم مجاني للمستويين الابتدائي والثانوي. غير أنه تظل هناك بعض الجوانب المثيرة للقلق مثل نقص المعلمين المهرة من الأصل الكريولي وعدم تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم لسكان الكريول.

١٩ - وقد أبلغ الفريق العامل أن معدل ترك الدراسة في أوساط أطفال الكريول أعلى مما هو عليه في أوساط الجماعات الأخرى. ويعيق النظام التعليمي المتسم بقدر كبير من المنافسة يعيق بصورة كبيرة دخول أطفال المجموعات المحرومة إلى المدارس التي يوجد إقبال شديد عليها من السكان. وقد تأسست الجامعة الوحيدة في موريشيوس في عام ١٩٧١، لكنها لا تستطيع تلبية احتياجات التعليم العالي للبلد بأكمله، ولا بد من أن يحرز الطلاب درجات عالية جداً في امتحانات نهاية الدراسة الثانوية (أي في شهادة التعليم الثانوي) لضمان الفوز بالمنح التي تقدمها حكومات المملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا والهند للدراسة في بلدانها.

٥ - مجتمع الكريول

٢٠ - ركز الفريق العامل اهتمامه على قضية تكافؤ الفرص في مجالات التعليم والحياة الاجتماعية والسياسية. وقد أبلغت عدة منظمات غير حكومية وممثلون عن المجتمع المحلي الفريق العامل بأن فئة الكريول مهمشة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في موريشيوس. ويعيش العديد من أفراد الكريول في المناطق الأفقر حالاً. ووفقاً لاستقصاء أجرته اليونيسيف بالتعاون مع جامعة موريشيوس، تظهر دراسات لمجتمع الكريول وجود تمييز واستبعاد يتمثلان بارتفاع معدلات وفيات الرضع، وتدني معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، ووجود أحد الأبوين فقط في الأسرة، والبطالة، وارتفاع معدلات ترك الدراسة الابتدائية بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى.

٢١ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، بعد وفاة مغن شهير من الكريول في أثناء احتجازه من قبل الشرطة، برزت أشكال التوتر بين المجتمعات المحلية عندما انقلب بعض الكريول ضد الأغلبية الهندية. وفي أيار/مايو ١٩٩٩ تم إحراق عدة أبنية وقتل سبعة أشخاص. ولاحظ الفريق العامل أهمية إجراء تحقيقات فعالة في هذه الأحداث.

٢٢ - وكما سبق القول، فإن تدني معدل النجاح في المدارس الابتدائية والثانوية أسفر عن تدني عدد الطلاب الكريول الذين يلتحقون بمعاهد الدراسات العليا في موريشيوس أو في الخارج.

ثانيا - نهج التكامل والاستقلال الذاتي

ألف - جزيرة رودريغس

٢٣- تقع جزيرة رودريغس على بعد ٦٠٠ كيلومتر تقريبا من جزيرة موريشيوس الرئيسية. ويشكل الكريول ٩٨ في المائة من السكان البالغ عددهم ٣٥.٠٠٠ نسمة تقريبا، وهم من أتباع الديانة المسيحية (معظمهم من الروم الكاثوليك). ويميز هذا التجانس الإثني سكان الجزيرة عن سكان الجزيرة الرئيسية.

٢٤- وأبلغ أعضاء الفريق العامل أنه في عام ١٩٦٧ جرى استفتاء على الاستقلال، وأن قرابة ٩٨ في المائة من سكان الجزيرتين صوتوا لصالح الاستقلال. لكن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان جزيرة رودريغس صوتوا ضد الاستقلال، في حين صوت ٥٦ في المائة من سكان الجزيرة الرئيسية لصالح الاستقلال. وقد أظهرت هذه النتيجة خشية سكان رودريغس من فقدان هويتهم في الجمهورية الجديدة. وبعد الاستقلال، ومراعاة لخصوصية الجزيرة وبعدها الجغرافي، أنشأت حكومة موريشيوس وزارة رودريغس في عام ١٩٧٦، لكن جميع الوزراء الذين شغلوا هذا المنصب حتى عام ١٩٩٢، كانوا من موريشيوس.

٢٥- هذا وكانت التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية شديدة التفاوت بين رودريغس وموريشيوس. ويعود ذلك إلى حد ما إلى الفوارق الطبيعية بين الجزيرتين. فأرض رودريغس جبلية، في حين أن أرض موريشيوس سهلية. ويكاد يستحيل زرع قصب السكر فيها. وبالتالي لم يستقر فيها أحد من الأيدي العاملة بالسخرة من شبه القارة الهندية. وظلت نظم الزراعة المختلطة، وصيد الأسماك وتربية الماشية، لجرد العيش الكفاف من جهة، وللبيع في أسواق موريشيوس من جهة أخرى، الأشكال الرئيسية للأنشطة الزراعية في رودريغس. أما قلة فرص العمل فقد أدت إلى هجرة جماعية للشباب إلى الجزيرة الرئيسية.

٢٦- وأسفر صغر مساحة رودريغس عن ضغوط على موارد الأسماك والأراضي. وأدت هذه الضغوط بدورها إلى زوال الأحراج، والإفراط في الرعي، وتآكل التربة، وحالات الجفاف والإفراط في صيد الأسماك. وأبلغ الفريق العامل أن ٩٠ في المائة من الأرض هي من أملاك الدولة، وأن الدولة تمارس السلطة على القرارات المتصلة باستئجار الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح للفريق أنه يتعين أن ينتظر المرء عادة سنتين أو أكثر للحصول على رخصة من الحكومة المركزية في موريشيوس لممارسة الأعمال التجارية الخاصة، مما أعاق إلى حد كبير الاستثمار وإنشاء المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وثمة عنصر آخر له أهميته في صنع السياسات في المستقبل، فوفقا لليونيسيف، فإن نحو ٥٠ في المائة من مجموع السكان هم من الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر، في مقابل ٣٠ في المائة في موريشيوس. ويعود هذا الوضع بصورة رئيسية إلى الهجرة الضخمة من قبل الشباب باتجاه الجزيرة الرئيسية بحثا عن المزيد من فرص العمل.

٢٧- ونظام القضاء مركزي ويقع مقره في الجزيرة الرئيسية. مما جعل السكان المحليين يشعرون أن سبل وصولهم إلى نظام القضاء محدودة. وساقوا مثالا على ذلك هو عدم تعيين قاض دائم في رودريغس.

٢٨- وشهدت السنوات القليلة الماضية تزايدا في طلب الحكم الذاتي لرودريغس. وأما الجهود المشتركة والإرادة السياسية التي أعربت عنها الحكومة الوطنية، والأحزاب السياسية المحلية والمنظمات غير الحكومية والرأي العام فقد أدت إلى النظر جديا في هذه المسألة. وتم وضع مشروع قانون "الجمعية الإقليمية لرودريغس" ويتوقع عرضه على الجمعية الوطنية لاعتماده إبان دورتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٢٩- ويقترح "مشروع قانون الجمعية الإقليمية لرودريغس" حكما ذاتيا واسع النطاق لجزيرة رودريغس من خلال تشكيل جمعية إقليمية تحل محل وزارة رودريغس الحالية. وسيتيح الحكم الذاتي لسكان رودريغس قدرا كبيرا من الحكم الذاتي المحلي، مما سيمكنهم من البت في شؤونهم الداخلية وإدراجها بأنفسهم. وسيتم الاعتراف بحق السكان المحليين في تحديد أولويات تنميتهم الاجتماعية - الاقتصادية، واستخدام مواردهم الطبيعية (الأرض والبحر) وتناول المسائل المتصلة بالتعاون الإقليمي أو الدولي من أجل التنمية والاستثمار والتجارة.

٣٠- وفيما يلي بعض الجوانب الهامة للحكم الذاتي لرودريغس على النحو المتوخى في مشروع القانون:

(أ) التمتع بمركز الحكم الذاتي في إطار سيادة دولة موريشيوس، مع بقاء الشؤون الخارجية والدفاع في يد الحكومة المركزية؛

(ب) إنشاء الجمعية الإقليمية لتمثيل سكان رودريغس لدى إعداد الميزانية لتقديمها إلى الجمعية الوطنية. وستألف الجمعية الإقليمية من ١٨ عضوا، ينتخب ١٢ عضوا منهم بموجب نظام الأغلبية البسيطة أو نظام الحصول على أكبر عدد من الأصوات في ست مناطق محلية مختلفة، بينما توزع المقاعد الستة الأخرى، بموجب شكل بسيط من أشكال التمثيل النسبي التي تطبق على الجزيرة كلها، وعلى الأحزاب المسجلة التي فازت بما لا يقل عن ١٠ في المائة من الأصوات التي تم الإدلاء بها. وتنتخب الجمعية الإقليمية من بين أعضائها المفوض الأعلى ونائبه ليضطلعوا بمهام الهيئة التنفيذية للجمعية؛

(ج) ومع أن مشروع القانون لا يورد تفاصيل طريقة تحصيل الضرائب وتقاسمها، إلا أنه ينص على جواز وضع الأموال المخصصة للجمعية الإقليمية أو التي تجمعها هي في "صندوق رأس المال لرودريغس" إضافة إلى الأموال التي تفرد لها من الميزانية الوطنية وإلى الإيرادات المحلية؛

(د) وتخول الجمعية الإقليمية سلطة الحصول على أية منح أو معونات أو مساعدات تقنية من الجهات المانحة الأجنبية والدولية، شرط عدم وجود اعتراض عليها بالذات من الحكومة المركزية؛

(هـ) قدرة سكان الجزيرة على التفاوض تفاوضا مباشرا بشأن التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي من أجل التنمية في جزيرتهم.

٣١- وأجرى الفريق العامل مناقشات جوهرية إبان وجوده في رودريغيس مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين وممثلي حزبين من الأحزاب السياسية الرئيسية في الجزيرة. ووجد أن ثمة رد فعل إيجابي عموما إزاء وضع الحكم الذاتي للجزيرة المقبل وترتيباته. وكانت الآمال كبيرة في منافع اتباع أساليب مستقلة في رسم وتنفيذ خطط وبرامج التنمية وفي التفاوض حول التعاون الدولي. وفي الوقت نفسه، كان هناك بعض القلق من أن تتركز منافع الحكم الذاتي في المستقبل في أيدي قلة قليلة من السكان وليس في أيدي غالبيتهم.

٣٢- وكما سبق القول أعلاه، فإن التعليم مجاني في المرحلتين الابتدائية والثانوية، لكنه ما زالت هناك أوجه عدم مساواة في واقع الحال، ولا سيما في رودريغيس. وإحدى أهم المشكلات التي تواجهها هي تدني معدل إكمال الدراسة الابتدائية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة نقص خطير في عدد المعلمين المدرسين المحليين، وقصور في البنية التحتية التعليمية وقلة في الموارد المادية أيضا.

٣٣- وقد أعرب السكان من الكريول بصراحة عن رغبتهم في إدراج تاريخ وثقافة الشعب الكريولي في المناهج الدراسية في التعليم الابتدائي والثانوي بغية تعريف جيل الشباب بتاريخه وتعزيز الحفاظ على الهوية الثقافية في المجتمعات المحلية على المدى الأطول. وأعربوا عن تفضيلهم للغة الكريول كلغة للتعليم. وقيل إن عناصر أخرى من المناهج الدراسية لا تناسب الواقع الذي تعيشه غالبية سكان جزيرة رودريغيس. وينبغي تعديل التعليم في رودريغيس بحسب احتياجات سكانها والواقع الذي يواجهونه.

٣٤- والشاغل ذو الأولوية هو المضي قدما في التنمية الاقتصادية لجزيرة رودريغيس بهدف التخفيف من حدة الفقر وتقليل الاعتماد على زراعة الكفاف. ويفضل السكان المحليون أن تتمكن الحكومة المحلية من رسم وتنفيذ برامج التنمية، وذلك بالتشاور الوثيق مع المجتمع المحلي. وعلق البعض آمالا خاصة على تنمية السياحة والتعاون دون الإقليمي والإقليمي.

٣٥- وثمة مطلب آخر لممثلي المجتمع المدني في رودريغيس ألا وهو تسهيل الاستفادة من النظام القضائي والأخذ بالمزيد من اللامركزية منه ضمن إطار الحكم الذاتي المقبل. وأشار في هذا الصدد إلى أن مؤسسات إقامة العدل تتركز حاليا في جزيرة موريشيوس الرئيسية.

باء- أرخبيل شاغوس

٣٦- إن أرخبيل شاغوس، الذي كان يدار في الحقبة الاستعمارية كجزء من موريشيوس، يتألف من جزر ديبغو غارسيا، وبيروس باهوس، وسالمون وجزر أخرى. والسكان العاديون لهذه الجزر يسمون بالشاغوسيين أو الإيلوا. ويعيش الكثيرون منهم في هذه الجزر منذ أجيال عديدة. وقد جاءوا في الأصل من جزيرة موريشيوس الرئيسية. وفي أثناء التفاوض على الاستقلال في لندن خلال الستينات من القرن الماضي، أجبر آلاف الشاغوسيين/الإيلوا على إخلاء منازلهم والانتقال إلى الجزيرة الرئيسية، عندما قررت المملكة المتحدة تأجير هذه الجزر إلى الولايات المتحدة لمدة ٥٠ سنة قابلة للتديد ٢٠ سنة أخرى لغرض إقامة قاعدة عسكرية فيها. وقد واجه الشاغوسيون/الإيلوا صعوبات في التكيف مع الظروف السائدة في موريشيوس، حيث إنهم اعتادوا كسب معيشتهم في بيئة المحيط الهندي. وتشير التقديرات إلى أن الكثيرين من أصل الثمانية آلاف شاغوسي/إيلوا يعيشون في حالة الفقر.

٣٧- وفيما منح معظم الشاغوسيين/الإيلوا جوازات سفر من المملكة المتحدة باعتبارهم من سكان الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة، واصلوا مطالبتهم بالحق في العودة إلى جزيرة شاغوس. وسعت حكومة موريشيوس إلى استرداد الجزر وعودتها إلى سيادة موريشيوس، وطلبت من حكومة المملكة المتحدة ضمان حق العودة لقرابة ٤٠٠٠ من أهل هذه الجزر. وفي عام ١٩٧٣ دفعت حكومة المملكة المتحدة للشاغوسيين/الإيلوا تعويضا قدره ٦٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني عن طريق حكومة موريشيوس، وأنشئ في عام ١٩٨٢ صندوق ائتماني لحفظ هذه الأموال، لكن الاتفاق تضمن شرط "عدم العودة" الذي يزعم أن العديد من الإيلوا الأميين لم يفهموه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ استمعت المحكمة العليا في لندن إلى دعوى مجموعة من أهل جزر شاغوس يتزعمهم السيد أوليفيه بانكولت، وقد طالبوا بحقهم في العودة للعيش في أرضهم الأصلية. وحكمت المحكمة لصالح أهل جزر شاغوس، معتبرة أنه تم إخلاؤهم بصورة غير قانونية من الجزيرة قبل ثلاثين عاما لإفساح المجال لإقامة قاعدة جوية عسكرية أمريكية. ولم تترك الولايات المتحدة ديبغو غارسيا منذ ذلك الحين. وما زالت مسألة عودة الشاغوسيين تنتظر البت فيها.

٣٨- واستمع الفريق العامل إلى إيضاحات من ممثلي جماعة الشاغوس ومن مسؤولي حكومة موريشيوس. وأعرب عن قلقه إزاء الوضع الاجتماعي - الاقتصادي الذي يعيشه الشاغوسيون/الإيلوا في أثناء انتظارهم العودة.

ثالثا- الاستنتاجات والتوصيات

٣٩- ركز الفريق العامل اهتمامه على ممارسات التوفيق بين المجموعات وعملية ترتيبات الحكم الذاتي لجزيرة رودريغيس. وأجرى أعضاء الفريق العامل تحليلا للدستور من زاوية قانون الانتخابات والمساواة في تمثيل المجتمعات المحلية، واطلع على آراء وتوقعات السكان المحليين في رودريغيس بشأن الحكم الذاتي المقبل للجزيرة.

ألف - الجوانب الإيجابية

٤٠ - لاحظ الفريق العامل ما يعلق من أهمية على تعزيز وصور روح التسامح والاحترام بين مختلف الجماعات الإثنية في موريشيوس وعلى التعايش السلمي بين كافة المجتمعات المحلية في مجتمع موريشيوس. وقد لفت انتباه الفريق ما يتمتع به المجتمع المدني في موريشيوس من حيوية.

٤١ - ولاحظ الفريق باهتمام النظام الانتخابي في موريشيوس الذي يتضمن نظام "أفضل الخاسرين" الذي تسمي لجنة الانتخابات بموجبه أعضاء في الجمعية الوطنية من بين أفضل الخاسرين في مختلف المجتمعات المحلية.

٤٢ - ويوجد إطار تشريعي شامل لحماية جميع المواطنين من التمييز. وينص على أنه لا يجوز التمييز في معاملة أي فرد، في أثناء أدائه مهام وظيفته الرسمية أو ممارسته أية سلطة رسمية، تمييزا يقوم على أساس العرق أو الطائفة أو الأصل أو الرأي السياسي أو اللون أو الدين أو الجنس.

٤٣ - ولاحظ الفريق العامل بعين التقدير إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأنشطتها.

٤٤ - ورحب الفريق العامل بمشروع قانون الجمعية الإقليمية المقترح من الحكومة لجزيرة رودريغيس والذي من شأنه أن يضمن مركز الحكم الذاتي للجزيرة الذي يكفل لسكانها اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمسهم.

باء - المواضيع التي تثير القلق

٤٥ - أحاط الفريق العامل علما بالنقاش الدائر في موريشيوس حول ما إذا كان نظام "أفضل الخاسرين" الذي كان يشكل أداة مفيدة للتوفيق البناء بين الجماعات في السنوات الأولى من الاستقلال، قد انتهت فائدته ووجب إلغاؤه. ومما يثير شيئا من القلق قلة البيانات الإحصائية عن مشاركة مختلف المجموعات الإثنية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكن ذلك لا يعني أن الحل يكمن في التمثيل النسبي في الوظائف والمدارس والجامعات.

٤٦ - ويساور الفريق العامل بالغ القلق إزاء تدني مستوى التحصيل التعليمي في أوساط الكريول، وخصوصا الأداء الرديء في التعليم الابتدائي والثانوي الناجم عن صعوبة حصول الطلاب من الأصل الكريولي على التعليم العالي. كما جرى التأكيد أيضا على القلق إزاء استخدام لغة الكريول المحدود/المهمش كلغة تعليم في النظام التربوي وندرة المواد التعليمية بشأن ثقافة الكريول.

٤٧ - وفيما يتعلق بجماعة الشاغوسيين/الإيلوا، أعرب الفريق العامل عن قلقه إزاء الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها هذه الجماعة خلال فترة انتظار عودتها إلى جزيرة شاغوس والقيام بحملات لهذا الغرض.

جيم- الاقتراحات والتوصيات

٤٨- شدد الفريق العامل على أهمية مشاركة كافة المجتمعات المحلية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمع موريشيوس المتعدد الإثنيات. وفي هذا الصدد، يوصي الفريق العامل بجمع البيانات والمعلومات المفصلة والمصنفة عن الجماعات المحرومة بغية رسم السياسة العامة المقبلة لتعزيز وحماية حقوق الأقليات.

٤٩- ويرى الفريق العامل أنه يتعين بذل جهود متواصلة لتشجيع وتوطيد التفاهم المتبادل بين مختلف المجتمعات المحلية والوفاق الحالي بين الجماعات. ويمكن أن تخطط السلطات للقيام بدور نشط وهام في رفع مستوى الوعي بالثروة والتنوع التاريخيين والثقافيين لكافة الجماعات. ويعتقد الفريق اعتقاداً راسخاً بأنه يمكن في هذا الصدد تحقيق التقدم من خلال التعليم، وخصوصاً بإدراج التاريخ والمعلومات الثقافية المتصلة بكافة الجماعات في المناهج الدراسية والكتب المدرسية.

٥٠- ويرى الفريق العامل ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين المرافق على مستوى المدارس الابتدائية في المناطق المهمشة، التي تقطن العديد منها جماعات من الأصل الكريولي، ولضمان وصول هؤلاء إلى التعليم الثانوي والعالي بصورة فعالة وعلى قدم المساواة مع غيرهم.

٥١- وفيما يتعلق بتطوير جزيرة رودريغيس في إطار الحكم الذاتي في المستقبل، فإن الفريق العامل يدعو الحكومة المحلية المقبلة إلى التزام جانب الحذر في تشجيع السياحة وغير ذلك من المشاريع الإنمائية التي تنطوي على استغلال الموارد الطبيعية بغية الحفاظ على النظام الإيكولوجي للجزيرة واحترام وتطوير الهوية الثقافية لسكانها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفريق العامل يدعو السلطات إلى النظر في إدراج تاريخ وثقافة الكريول في المناهج الدراسية في الجزيرة بغية إتاحة الفرصة للجيل القادم لتعلم تاريخ مجتمعه.

٥٢- وينبغي زيادة تدعيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في معالجتها لشكاوى الأفراد، وفي إقامة نظام للإنذار المبكر بالمشكلات والتراعات، وفي تحري ورصد قضايا حقوق الإنسان وتحليل تنفيذ التشريعات، ونظام الانتخابات والنظام التعليمي.

٥٤- وينبغي مواصلة تدعيم التدريب المناسب في مجال حقوق الأقليات للعاملين في ميادين المقاضاة وإنفاذ القانون والإدارة العامة إجمالاً.

٥٥- ويمكن للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن تدعو ممثلي وسائط الإعلام لبحث الطرق الكفيلة بتعزيز التسامح وحماية الأقليات.

المرفق

قائمة مختارة بمن التقى بهم الفريق العامل

ألف - موريشيوس

الأفراد والمنظمات غير الحكومية

السيد فرديناند ماندرين، رئيس مجموعة الشاغوسيين،

السيد أوليفر بانكولت، رئيس اللجنة الاجتماعية للشاغوسيين،

الخدمة التطوعية الدولية

الوقاية والمعلومات في مجال الإيدز والعدوى بفيروسه ومكافحتها

السيد رادا تيفاسن، فرع موريشيوس لمنظمة العفو الدولية،

معهد المحيط الهندي لحقوق الإنسان

كاريتاس

المأوى للنساء والأطفال

جمعية معونة الأطفال الذين يتعذر إجراء عمليات لهم في موريشيوس

رابطة الكشف في موريشيوس

المنظمة من أجل الوحدة

منظمة العمل من أجل الأسرة

صندوق الخدمات الإنسانية

رعاية المعوقين جسديا

حركة التقدم في روش بوا

المنظمة التربوية والاجتماعية والثقافية الهندوسية

حركة الكريول الاجتماعية - الثقافية

مجلس البهائيين القومي

رابطة المتقاعدين

الحامي هارفي لاسيميلانت

الحامي دك بن سوي وا

الحامي د. جيريمي كوان تات

وسائط الإعلام

Le Quotidien

Le Défi Plus

Week-end

باء - رودريغس

الأفراد والمنظمات غير الحكومية

السيد جوزيف روبرسون، مجلس الخدمات الاجتماعية برودريغس

السيدة أنطوانيت برودنس، مركز كاريفور

السيد جوستون كازيمير، منظمة محترفي الصيد في رودريغس

السيد فارجو روسيتي، كشافة رودريغس

الأب دي سان بيرن

السيد سيمون إيمتير، منسق الرياضة

السيد فلورنس فرانسوا، لجنة حقوق الطفل

السيدة كوليت بوتاج، رابطة رودريغس للمعوقين

السيد بول دريبر، كرافت إيد

السيد ب. موتيان، نورثرن كريديت يونيون

السيد آلان لاند بيير لويس، جمعية الصليب الأحمر

السيد جان نويل ساموازي، الصندوق الاستئماني لإدماج المجموعات المستضعفة

السيد ج. ميلزار، نقابة عمال القطاع العام برودريغس

السيد ميشيل برودنس، رابطة الموظفين الحكوميين

السيد إي. ك. جنتيل، اتحاد المعلمين الرسميين

رئيس تحرير "صوت الشعب" *La Voix du Peuple*

ممثلا الحزبين السياسيين الرئيسيين

السيد س. ليوبولد حركة سكان رودريغس

السيد ل. س. كلير والسيد أ. نانسي، منظمة شعب رودريغس

- - - - -